الأردن: مطاردة جديدة ولكن هذه المرة «لأشباح» التيار الإصلاحي.. وعودة موضة الاتهامات

ثقافة «تخويف» تقابل النقاش بمستقبل العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

الموقف في الاردن الان اصبح اكثر تعقيدا وغرابة فبيانات الاختبار التي اطلقت بقصد القياس لاستشعار عناوين المستقبل القريب للعلاقة الاردنية ـ الفلسطينية تسببت في الوقت نفسه في اولا عودة ظاهرة التحرش بالاصلاح والاصلاحيين ورموزهم رغم انهم خارج اللعبة وثانيا كشفت عن بعض مواقع الانحياز والمقاومة المفترضة لأي تصور وحدوي يجمع الشعبين الاردني والفلسطيني في محطة واحدة مستقبلا.

وبطبيعة الحال عادت مجددا في الاثناء اعراض التشنج والتشدد والكلام الانقسامي كما ظهرت عبارات التهديد والوعيد والاتهام واحيانا التخوين بذريعة الحفاظ على الهوية الوطنية الاردنية ازاء مواجهة الاستحقاق الذي بات وشيكا في حسابات الاقتصاد والسياسة، وفي الحسابات الاقليمية.

ومن هنا عادت بعض الكتابات والاقلام في عمان للغرق في وحل التفتيت وترويج الاتهامات المعلبة، كما ساهم غياب رؤية واضحة للحكومة تعرض على الناس في اظهار عناصر البطولة المفترضة لنخبة بعضها في القرار وبعضها خارجه تدعي البطولة وتستفز العواطف الوطنية وتجازف بالنتيجة بخيارات الدولة والنظام رغم انها تدعي العمل تحت لافتة المؤسسات ورغم ان حكومة محافظة هي التي فتحت ملف «فك الإرتباط» مع الفلسطينيين ودفعت بإتجاه مراجعة تطبيقاته.

ومن هنا ايضا ظهرت مجددا في بعض المقالات الصحافية الاردنية الاجتهادات التي تنشر الخوف وتثير الاحتمالات الاسوأ وتحاول تعطيل اي محاولة للبحث في بنية الملف الفلسطيني سواء داخل الاردن او في اطار العلاقة مع الفلسطينيين غربي النهر.

وهذه الموجة من التخويف والارهاب المقصود تتحدث احيانا عن تسايس الصالونات وكيفية تحولها الى تقارير صحافية، كما ورد في مقال لكاتب شاب تنقصه الخبرة كما تتحدث احيانا عن احتقانات واشكالات يمكن ان تحصل في عمق معادلة المجتمع والامن اذا ما طرحت مفاصل ملف العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية بصراحة ووضوح كما ورد في مقال لكاتب مليء بالخبرة المضادة للوحدة الوطنية.

والاغرب ان بعض الاوساط السياسية والصحافية تستغل فرصة العلاقة التنسيقية المتكاملة ما بين القيادة الاردنية والفلسطينية لاعادة تكرار الهجوم والتجريح بحق رموز التيار الاصلاحي او من تبقى منهم في مؤسسات القرار، علما بان الاصلاحيين غادروا الحكم والحكومة منذ اكثر من عام وتشرد بعضهم في الارض بعدما استلم حكومة معروف البخيت الامر باعتبارها ممثلة للانحياز للمحافظين وخالية من العناصر الوزارية التي يمكن اتهامها بالسعي لأمركة المجتمع والقرار.

وتلك كانت مفارقة اساسية في المشهد الان فلا يوجد في الحكومة اصلاحيون يمكن ان يبيعوا الاردن وفقا لتعابير الاتهامات الموسمية، ولا يوجد في البرلمان الا عدد محدود جدا من الديمقراطيين وليس الاصلاحيين مقابل كتلة صلبة ومتماسكة من المحافظين وممثلي القوى المحافظة في المجتمع.

ولا توجد في دوائر القرار التنفيذي اي من رموز الخلوات او المناطق الحرة او حتى دعاة الاصلاح والتغيير الذين نهضوا بالتجربة السياسية الاردنية وحققوا على الارض انجازات واضحة لا يريد التيار المحافظ الاعتراف بها او حتى رؤيتها.

ورغم شرعية وضرورة التجادل الوطني باسم الاستحقاق الفلسطيني في الاردن باعتباره قضية مركزية تؤثر في مستقبل الاردنيين.. رغم ذلك لا احد يفهم او يعرف كيف ومتى تنطلق الحملة مجددا ضد اشباح التيار الاصلاحي وضد روحهم على اساس انهم في الواقع ليسوا موجودين في السلطة الان لكن مثل هذه الحملات اصبحت موضة وتحركها دوافع انقسامية على الاغلب مرتبطة بمراكز قوى لها مصلحة مباشرة في بقاء الامور على ما هي عليه سواء في الساحة الاقتصادية والمالية او في الساحة السياسية والانتخابية والتمثيلية.

الاصلاحات الاقتصادية في الاردن غيرت المزاج العام وخلقت وقائع جديدة أقلها ان الجميع يدفع رسوم المياه الان والجميع يلتزم بتعليمات حفر الابار والجميع قد يخضع لمسطرة ضريبية واحدة قريبا والجميع تغادره الامتيازات والاعطيات.. ولذلك يشعر الكثيرون بان مصالحهم وامتيازاتهم في قيد التأثر وبالتالي برمجت الحملة ضد الاصلاحات الاقتصادية تحت غطاء المخاوف من نتائج الخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام التي كانت انتاجيتها اقل وكفاءتها نادرة وينهشها الفساد على مدار عقود.

اما الاصلاحات في المسار السياسي فالحملة ضدها ايضا مفهومة، لان مفاهيم المواطنة والحق المدني وعدالة التمثيل الانتخابي ومعيار الكفاءة في التوظيف والتعيين مسائل مضادة للامتيازات الفردية، لان الكثير ممن يهاجمون الاصلاحات السياسية التي لم تنجز بعد في الواقع يعرفون مسبقا بان شبكة واسعة من الافراد لن تتاح لها فرصة الصدارة والامتياز والمشيخة في حالة وجود اصلاح ديمقراطي ـ انتخابي حقيقي.

ازاء ذلك تجدد الحملة ضد اشباح الاصلاح فعاليتها مستغلة بعض التجاوزات او حتى بعض الاخطاء التي تورط بها الاصلاحيون رغم ان لكل عملية انتاجية كلفة واخطاء ورغم ان الاصلاحيين وعددهم نادر وقليل يمتلكون على الاغلب فرص التفوق وجمع المال وتحقيق المجد المهني خارج وظنهم الاردني اذا ارادوا.

وبكل الاحوال لا يمكن فهم تلك المحاولة البائسة التي تربط ما بين استحقاق اقليمي وامني وسياسي ودولي يحمل العنوان الفلسطيني وبين ملف الاصلاح الداخلي الا في سياق الرغبة عند البعض في الحفاظ على ما هو كائن وقائم والخوف عند البعض الاخر من نتائج وتداعيات التغيير المقبل في المنطقة.

وبكل الاحوال ايضا لم يعد هناك من يمكن الهجوم عليه صحافيا او برلمانيا او سياسيا من دعاة الاصلاح والتغيير وبالتالي فمن المفهوم القول بان الحملة التي عادت مجددا تظهر تستهدف في الواقع ليس الاصلاحيين لانهم لم يعودوا موجودين وانما تستهدف شخصا واحدا فقط في عمان انتخبه واختاره القصر الملكي للعمل معه وهو الوزير السابق الدكتور باسم عوض الله.

والمفارقة هنا ان بعض الاقلام مصرة على مطاردة عوض الله رغم انه ليس جزءا من القرار التنفيذي ولا يملك صلاحية هذا القرار ورغم انه ليس جزءا من الحكومة ووظيفته لا تتعدى ادارة وتنسيق شؤون المكتب الملكي ونقل التوجيهات والاوامر والتعليمات المرجعية.

والمفارقة الموازية ان الأقلام نفسها هاجمت واتهمت المستشار السياسي السابق للعاهل الأردني عدنان أبو عودة بعد طلته الأخيرة في برنامج سجلته محطة الجزيرة القطرية منذ أكثر من عام، وهو برنامج لم يطرح فيه ابو عودة جديدا بعد كتابه الشهير الذي يحذر فيه من إستمرار سياسات «الإقصاء» داخل الأردن وإن كان ـ أبو عودة ـ قد خالفه التوفيق في بعض العبارات التي إستخدمها والمعلومات التي كشفها.

ويعني ذلك أن الحملة المتجددة لم تعد تجد في الافق اي أهداف حقيقية تطاردها ومما يعني وهذا الاهم ان الهجوم المختزل باسم فرد واحد هو من تبقى في دوائر التأثير وليس القرار له اهداف اعمق مما يبدو.

وهذه الاهداف لها علاقة بالهجوم على الفكرة وليس الشخص وبمحاولة اعاقة ما يمكن ان تشهده المنطقة من تحولات وبمحاولة تعطيل الامكانات الحقيقية لبناء مستقبل وحدوي ومستقر مع الفلسطينيين واخيرا بمحاولة «تخويف» المؤسسة وهو تخويف يمارسه في الواقع للأسف بعض رجال المؤسسة وبعض من يدعون انهم يمثلون حصريا دون غيرهم فكرة «الوطنية» الاردنية رغم ان الشارع يذكر بعض هؤلاء وما كانوا يفعلونه.

عدنان ابو عودة

باسم عوض الله

بلاد محافظة وفيها الاف الأجنبيات في القطاع السياحي

الأردن: جدل حول «الترفيه والتسلية» ومخاوف من تجارة «الجنس»

عمان ـ «القدس العربي»:

الضربات المتلاحقة التي توجهها السلطات الأردنية لقطاع محلات المساج والتدليك في العاصمة عمان تهدد المئات من العاملين في القطاع الذين يجدون أنفسهم يوميا في الشارع حيث تتقطع أرزاقهم جراء الاجراءات الاحترازية للسلطات الأمنية خلال سعيها لتنفيذ وتطبيق التعليمات القانونية.

وبالعادة لا تعلن السلطات الأمنية عن مهاجمة او تفكيك شبكات دعارة لكن ذلك حصل أمس الأول عبر بيان رسمي أعلن مهاجمة محل للتدليك والمساج كانت تمارس فيه أفعال مخلة بالأداب وهو التعبير المستخدم بدلا من «ممارسة الدعارة».

وحسب البيان الرسمي للشرطة اعتقل عدة أشخاص كانوا يقودون ممارسات غير شرعية مع فتيات من جنسية عربية داخل محل مخصص للمساج والتدليك. وهذا الاعلان ينطوي على اشارات سلبية لعالم التدليك والمساج المتنامي في العاصمة عمان لأنه يوحي بان الأفعال المخلة بالآداب والقانون تمارس داخل محلات متخصصة بالمساج او بتقليم الأظافر كما جاء في التصريح الرسمي.

وفي الواقع لم تكن محلات المساج والتدليك بحاجة لمثل هذه الضربة حاليا لانها تعمل بصعوبة أصلا منذ عامين بعد ان منعت تعليمات لوزارة الصحة بقانون ظاهرة الاختلاط في محلات المساج والتدليك بحيث تخصص محلات للرجال مع مدلكين رجال وأخرى للنساء مع مدلكات مستوردات على الأغلب وهو خيار بكل الأحوال لا يفضله الزبون المحلي الذي وجد في هذه المحلات فرصة للمقارنة مع بعض ما يجري في مدن عصرية او حتى عربية.

وصناعة التدليك والمساج شهدت نهضة في الأردن لم تكن مسبوقة في السنين الأربع الماضية بعد ان سمحت السلطات بفتح محلات متخصصة خارج الفنادق الراقية لأغراض تشجيع السياحة حيث يعتقد ان عددا كبيرا من السياح وتحديدا الشبان في منطقة الخليج العربي يهتمون بوجود محلات تدليك ومساج.

وخلال اسابيع فقط تكاثرت محلات المساج والتدليك كالفطر وزاد عددها عن اربعين محلا معلنا في العاصمة لوحدها ثم سرعان ما دخلت خدمة التدليك والمساج لبعض الأندية والبارات وأحيانا المطاعم بعيدا عن القانون قبل ان تنتقل الى مدن ومحافظات أخرى.

وعلى مدار أشهر خطب التيار الاسلامي بقسوة ضد هذا النمط من سياحة الترفيه حتى اضطرت حكومة سابقة واستجابة لضغوط المشايخ في جماعة الأخوان المسلمين لفرض تعليمات جديدة تحظر الاختلاط في محلات التدليك والمساج المرخصة وهي مسألة تعني ببساطة شديدة القضاء على رواج وازدهار هذه المهنة.

وفي الواقع تراخت السلطات قليلا وراقبت عن بعد المحلات المعنية بعد التعليمات الجديدة ووجد التجار المعنيون في هذا التراخي فرصة للعمل ولو بالحد الأدنى لكن اقتحام محل في عمان قبل يومين وصدور بيان رسمي يربط العمل في هذا النمط من المحلات بالأفعال المخلة بالاداب يقضي على أي آمال في انتعاش تجارة محلات المساج والتدليك التي يقول الخبراء ان قطاعات تجارة الجنس دخلت عليها في الواقع.

ويعتبر تحرك السلطات الأمنية مؤخرا في هذا الاتجاه اشارة سلبية وسيئة للعاملين عموما في قطاع الترفيه فيما يبدو ان صناع القرار السياحي في البلاد منقسمون ازاء محاولات البعض فرض نمط جديد من الانفتاح السياحي بهدف جذب الكثير من الباحثين عن المتعة والترفيه. ولا يريد كثيرون في المؤسسات الرسمية التساهل مع شبكات يمكن ان تستغل الانفتاح السياسي لترويج تجارة الجنس والبغاء خلافا للتقاليد لكن الخبراء يقولون ان الانتعاش السياحي لا يحصل بدون انفتاح حقيقي يمنع حتى الأردنيين من السفر لخارج بلادهم بحثا عن الترفيه والتسلية وتحديدا الجزء غير البريء منها. ويعرف العاملون في قطاع السياحة بان محلات التدليك والمساج الرخيصة والشعبية عبارة عن واجهة ترتب فيها نشاطات جنسية في الكثير من الأحيان وحسب الشرطة يشتكي المواطنون والمجاورون من شبهات الجوار في الكثير من الحالات لكن هذه المعرفة تواجه ضغطا من قبل مستثمرين شبان في مجال الترفيه يطالبون الحكومة يوميا بالمزيد من التراخي وترك مسألة التسلية لضمير الانسان فقط.

وبالرغم من ذلك تواجه العشرات من محلات التدليك والمساج تحديا حقيقيا الآن بعد ان ساءت سمعتها وهاجمتها الكثير من الفعاليات. ويخشى المراقبون ان تتأثر بذلك ايضا محلات التدليك الصحية الجدية والمحترمة بالشبهة الناتجة عن تدخلات الرقابة الصحية خصوصا وان السلطات الصحية تقوم بواجبها في مراقبة الأمراض مع وجود ما لا يقل عن 20 الف خادمة أجنبية وما لا يقل عن سبعة الاف «فتاة أجنبية» دخلن البلاد بصفة راقصات او فنانات او عاملات في قطاع الترفيه السياحي.

والجدل الآن في عمان دائر بقوة حول المدى الذي يمكن ان تذهب اليه سياحة الترفيه في بلاد محافظة جدا يرفض غالبية من فيها تعتبر أقلية استثمارية ومنفتحة فيها ان من يريد سياحة ودخلا سياحيا عليه ان يسمح بما لا يسمح المجتمع بالعادة مع امكانية أخذ كل الاحتياطات الممكنة.

معركة بسبب سحب هيكل مكان مؤسسته من نقابة الصحافيين.. واحتدام معركة القضاة ضد وزير العدل.. فشل خطة للمثقفين لاستهداف الاخوان سياسيا

مبارك يرفض اصدار تشريع بمنع النقاب.. والنظام والحزب الحاكم والحكومة تتبرأ من وزير الثقافة.. ومحاكمة له داخل مجلس الشعب

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الثلاثاء عن المذبحة التي تعرض لها وزير الثقافة فاروق حسني في مجلس الشعب على أيدي أعضاء المجلس من الحزب الحاكم والاخوان المسلمين والمستقلين والحكومة بسبب تصريحاته ضد الحجاب، ونشر «المصري اليوم» خبرا رئيسيا لزميلنا محمود محمد عن رفض الرئيس مبارك طلبا قدمه أسامة شلتوت رئيس حزب التكافل باصدار قرار بمنع النقاب، كما استقبل الرئيس رئيس وزراء ايطاليا ووزير الاعلام اللبناني، ومظاهرات أمام مجلس الشعب، من مواطنين من محافظة كفر الشيخ وبورسعيد، احتجاجا على مشاكل يعانون منها لا تريد الدولة حلها، وتجديد حبس 8 من الاخوان المسلمين، واخلاء سبيل 5، وكلمة السيدة سوزان في افتتاح أعمال المنتدى الاقليمي للمرأة والأمن ورفع أسعار اللحوم في المجمعات الاستهلاكية من 28 جنيها للكيلو الى 30 واعلان وزير الري والموارد المائية أنه سيتم تثبيت 40 ألفا من العاملين المؤقتين.

والى جزء بسيط مما لدينا اليوم:

مصر الأخرى

ونبدأ بمصر الأخرى، وتحقيق «المصري اليوم» عن مجتمعات أولاد الشوارع، قالت:

«وكانت السيدة زينب هي محطتنا التالية، على الرغم من بدائية المكان الا أننا وجدنا مجتمعا يصعب حتى الاقتراب منه، فمجرد تواجدنا في مناطق عشوائية أو شبه مهجورة، حيث تجمعاتهم المعروفة جعلنا في موقف حرج وخطير فحاولنا دراسة الوضع هناك فلم نجد بديلا للتعرف على هذه الفئة سوى التظاهر بأننا جزء من عالمهم الخاص، البداية كانت عندما ارتدى أحدنا بدلة ميكانيكي «عفريتة» وبدأنا التجول في الحدائق أمام مسجد السيدة زينب، أشارت الينا فتاة في الثانية عشرة من عمرها، اقتربنا منها وبدأت المفاوضات وعرضت نفسها مقابل عشرة جنيهات، وسألت ان كنا نعرف مكانا قريبا أم لا، واشترطت ان تأخذ 5 جنيهات مقدما، وبالطبع رفض محرر «المصري اليوم» العرض فانهالت عليه الفتاة بالسب وحاولت ان تضربه، وعلى الرغم من تواجد عدد كبير من رجال الشرطة في المكان فقد اكتفوا بالمشاهدة وأثناء مرورنا بحديقة تقع مباشرة أمام قسم شرطة السيدة زينب وجدنا فتاة ترقد في وضع غريب وكانت ملابسها ممزقة والهالات الزرقاء والكدمات تملأ وجهها التقطنا صورة لها واقترب منا أحد العساكر وأخبرنا أن «هذه الفتاة» تعرضت لحفلة جنس جماعي بعدما «قعدوا يشموا للصبح» وسألنا لماذا لم يقبضوا عليهم قال «احنا ناقصين بلاوي، دول قرف».

الفتاة ظلت ولفترة طويلة دون حراك تابعنا حركة أنفاسها وبدت كأنها قد ماتت وعندما بدأ رجال الشرطة في التجمهر حولنا انصرفنا.

وبجوار أحد المحال وجدنا فتاة جلست تتقيأ وهي في حالة سيئة جدا اقتربنا منها فأخبرتنا أنها تشعر بهبوط وغثيان، وأنها لم تأكل شيئا منذ يومين أحضرنا لها بعض الطعام والعصائر وبعد ان اطمأنت لنا بدأت تقص حكايتها: «كان عمري 15 سنة عندما خرجت لزيارة جدتي وأثناء عودتي تعرض لي شخص ما واغتصبني واحتجزني حتى الصباح وعندما عدت الى البيت ضربني أبي حتى رقدت في السرير يومين بعدها اصطحبني الى قسم الشرطة وعندما عدنا أخذني الى غرفته واغتصبني وقال لي: «أنا أولى من الغريب ومن يومها وأنا في الشارع».

وغدا جزء آخر.

معركة الحجاب

والى معركة الحجاب التي فجرها وزير الثقافة بتصريحاته غير المسؤولة عنها، ووضع النظام الذي يعبر عنه في موقف لا يحسد عليه في وقت تصاعد حدة الكراهية له، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تطحن الناس، دون أي أمل في حلها، وقد أثار الوزير استياء زميلنا أحمد أيوب فقال غاضبا في «نهضة مصر» يوم الأحد: «لو كان لي ان أقول شيئا لوزير الثقافة فاروق حسني بعد كلامه عن الحجاب لقلت له أصمت ولا تتحدث في الدين واكتفي بالحديث في الفن والثقافة، فالدين له رجاله وفقهاؤه ولا ينقصنا في مصر شيوخ أو رجال فتوى حتى يتبرع السيد الوزير بالفتوى بما لا يعلم ويتحدث عن الحجاب وكأنه من صميم عمله أو قضية ثقافية أو سياسية. كان عليه بدلا من ان يتحدث عن ان الحجاب رجعية الى الوراء ان يشرح لنا وكيف تقدم هو بالثقافة والفن الذي هو مسؤوليته منذ أكثر من تسعة عشر عاما كل ما حصدناه خلالها أصفار متتالية وفقدان هوية وتأخر عن ركب دول عديدة كانت في مؤخرة الصفوف فاذا بها تجتازنا بلا أي منافسة منا، ياسيادة الوزير المفتي، بكلامك الذي لم تحسبه جيدا قدمت للاخوان والمزايدين فرصة على طبق من ذهب مرصع بالألماظ ليشمروا عن سواعدهم بحجة الدفاع عن الدين وحشمة المرأة التي فضحها الوزير، وأظنك تعلم ان أغلبية الشارع المصري مع الحجاب وليس ضده ويتمنون لو ان كل بنات حواء ارتدين الحجاب عن حق حتى تقل الفاحشة من الشوارع وعلى النواصي، كلنا وقفنا ضد النقاب لأنه مزايدة دينية ولم نقلها من أنفسنا وانما بعد ان اتفق أغلب علمائنا وفقهائنا على ذلك، لكن ان يصل الحديث الى الحجاب ومهاجمته ومن وزير الثقافة فهذا ما نرفضه».

وما ان انتهى أحمد أيوب من الانقضاض على الوزير وتركه، حتى انقض عليه زميلنا وصديقنا بـ«العربي» محمد حماد بقوله عنه في عموده ـ سؤال بريء ـ: «أن تكون قناعة فاروق حسني ضد حجاب المرأة وأن تكون رؤيته ان النساء بشعرهن الجميل كالورد لا يجب تغطيتها وحجبها عن الشامين فهذا ما لا نناقشه فيه فهو حر في ان يطلق نساءه كالورد لكل من هب وشم، أما ان تكون قناعة الوزير بأن دور وزارة الثقافة في مصر ان تتصدى لحجاب المرأة المسلمة في بلد ينص دستورها على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فهذا ما لا يرضاه أحد، ولا يقبل به عاقل.

فاروق حسني حر في نفسه وفي لباس أسرته حتى لو مشي هو وهم عرايا في الشارع وهو حر في أفكاره مادامت لا تتحول الى سياسة للوزارة التي يعتليها باسم الشعب وبمقتضى الدستور الذي سبق له ان أقسم على احترامه.

وأخطر ما صدر عن الوزير الفنان قوله انه على مصر ان تعود جميلة كما كانت وتتوقف عن تقليد العرب ولست أعرف معنى لاعتبار الحجاب الذي هو شعيرة اسلامية تقليدا للعرب غير ان الوزير يتبنى مقولات يرددها بعض أكثر أقباط المهجر تطرفا حول رؤيتهم للاسلام والمسلمين في مصر باعتباره دينا صحراويا وباعتبارهم غزاة أتوا من الصحراء العربية!! وبالمناسبة أسأل الوزير الفنان هل لو كان الحجاب شعيرة مسيحية كنا سمعنا لك أو لأحد في حكومتك كلمة واحدة ضدها؟

واذا كان الحجاب تقليدا من المصريين للعرب فهل تعدنا معاليك بأن يتوقف الأمر عند حد الحجاب أم أنه سيتطور فيما بعد الى اعتبار الاسلام كله دينا وافدا من أرض العرب يجب التخلص منه قطعة قطعة كما تريد من نساء مصر وفتياتها ان يتخلصن من حشمتهن قطعة قطعة تبدأ بالحجاب ولا تنتهي عنده!

أسأل معاليك: هل الحجاب سبب تخلف مصر أم سياسات حكومتك هي السبب؟

تخلفت مصر يامعالي الوزير بسبب حجاب المرأة أم بسبب بقاء الوزير في الحكومة برضا أهل البيت لأكثر من ربع قرن بدون أي انجاز يذكر؟

هل التمسك بشرع الله يرجع مصر الى الوراء أم التمسك بالحكم لمدد مفتوحة ومحاولات توريث البلد للأنجال وعودة عصر الأسر الحاكمة هو الذي يرجعنا الى الخلف يا معالي الوزير؟

هل يتوجع وجه مصر الحضاري من لبس الحجاب أم من أكوام الزبالة التي تنتشر في كل شارع وعلى كل ناصية في عاصمة حكمكم الرشيد يامعالي الوزير؟

نحن معك يامعالي الوزير في ألا نأخذ ديننا من مشايخ الواحد منهم بتلاتة مليم، ولكن ألست معنا معاليك في أننا يجب أيضا ألا نأخذ ديننا عن أم حضرتك لأن أمك «كما أمهاتنا» جميعا لسن من مصادر التشريع المعترف بها سواء لدى مشايخ المالايم التلاتة أم مشايخ دار الافتاء والجامع الأزهر!

واذا كانت العلاقة الايمانية بين العبد وربه ياسماحة الامام الوزير لا ترتبط بالملابس فهل نتوقع ان نرى مجلس وزرائك الموقر وقد ارتدى المايوهات في جلسة طارئة على شاطئ الاسكندرية وقد بدت سيدات المجلس في مايوهات بكينية ساخنة تدل على دفء علاقتهن الايمانية التي بينهن وبين ربهم!».

وما ان انتهى محمد حماد من معركته ضد الوزير، حتى طلب منه زميله بـ«الوفد» محمد عبدالفتاح ان يفسح له الطريق ليسمع الوزير وأصحابه بعضا مما قاله يوم الاثنين: «بالفعل هو جاهل بأمور الشريعة كما وصفته الكاتبة صافيناز كاظم، ما قاله فاروق حسني وزير الثقافة بأن النساء بشعرهن الجميل كالورود التي لا يجب تغطيتها، وأن الحجاب ليس من الشرع وأنه يمثل عودة للوراء، كلام فارغ ينم عن ان قائله يجهل الفقه وأحكامه، وكلام مثل هذا لا يخرج سوى عن شخصية تعاني أمراض الشيخوخة أو انحسار الأضواء عنها. ما لفت نظر الجميع في كلامك الفارغ عن الحجاب، أنك في تصريحاتك لنفس الجريدة يوم السبت الماضي، تراجعت عما قلته وهذه شيمتك مع أنك قلت لن أعتذر ولن أتراجع ولو قرأت جيدا ما قلته تجد تحولك وتقهقرك للخلف فقلت بالحرف: أنا لا أدعو لخلع الحجاب لكن رأيي الشخصي ان الحجاب الحقيقي هو حجاب الأخلاق والضمير، وكلامك هذا بعيد كل البعد عما سبق وقلته والذي يعنينا في كل هذا ليس رفضك للحجاب أنت ومن يطلقون على أنفسهم بالمثقفين!! الذين وافقوك على فتواك، انه بعد ألف وأربعمائة سنة نأتي اليوم وننكر الحجاب لأنك وبعضا من أمثالك يرفضونه أو ينكرونه».

والى جريدة «روزاليوسف» يوم الاثنين وزميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارتها وقوله: «لم يكن فاروق حسني متعمدا الهجوم على الحجاب بالشكل الذي صوروا به كلامه لكنها مجرد «ردشة» نتعرض لها جميعا ونقول فيها كلاما كثيرا لو تم نشره لنصبت المشانق لنصف من يردشون، من ناحية ثانية ففاروق حسني ليس شيخ الأزهر ولا مفتي الديار المصرية ولا من علماء الدين وانما هو مجرد مواطن مصري يدلي برأيه في قضية مثارة ولم يعجب كلامه المتشددين فأرادوا ارهابه وابتزازه وتخويف من يحذو حذوه وتوعدهم بأشد العقاب والحساب.

من ناحية ثالثة أراد البعض تحويلها الى فتنة كبرى برغم ان الوزير يمثل سياسة حكومية لاضطهاد المحجبات وبداية حملة للهجوم على الاخوان، وكأن كل المحجبات اخواتيات وان الحجاب هو شعار الاخوان بدلا من السيف والمصحف، منذ أيام قليلة قال المفكر الاسلامي محمد سليم العوا كلاما أخطر بكثير مما قاله فاروق حسني وأكد ان المرأة غير المحجبة ليست أقل اسلاما من المحجبة.

ورغم ذلك لم تقم الدنيا ولم تنصب المشانق، ولم ينفعل الغاضبون المشكلة الأساسية ـ في رأيي ـ ليست فيما قال الوزير، ولكن في توظيف الدين لتحقيق أغراض سياسية وفرض الهيمنة والسيطرة وتهيئة الأجواء للجماعات المتطرفة ـ وفي صدارتها الاخوان ـ لاحكام سيطرتها على المجتمع وارهاب من يحاول التصدي لهذا التيار وفرض أجواء الخوف والرهبة».

وفي نفس عدد «روزاليوسف»، كان ما قاله رئيس تحريرها زميلنا عبد الله كمال هو الأخطر، قال انه تلقى اتصالات هاتفية تحييه على ما كتبه يوم الأحد، كما تلقى اتصالا من الوزير وأضاف عبدالله في بابه اليومي ـ ولكن ـ: «انني لم أدع الوزير ينهي المكالمة قبل ان أطالبه بتعليق واضح حول اتهامي له بأنه يهتز ويتراجع عن تصريح الحجاب.

فقال: لم أتراجع، ولم أعتذر، لأنني لم أقل ما يستحق الاعتذار أو يستوجبه، لقد أدليت برأي في مسألة هناك اختلاف حولها، لا يوجد نص في أي كتاب ديني يقول ما هو عقاب المرأة التي لم تتحجب، ولا يوجد نص يقول ما هو الحجاب، بدليل ان هناك حجابا في مصر يختلف عن حجاب تركيا وعن حجاب ايران والسعودية وأفغانستان، وهذه ليست معركة حجاب، وانما معركة رأي، وهي تثبت ان الاخوان لا يقبلون الا بآرائهم، ويريدون فرض فكرهم على الجميع، وأضيف من عندي: ان ما قاله الوزير حقق هدفا اضافيا وهو أنه أعاد الحوار الى مربع الحجاب، بعد ان كان التطرف قد نقلنا الى مربع النقاب، وكأن مسألة الحجاب صارت «أمرا بديهيا»، والأهم ان الوزير في كلامه معي ترك حكاية ان ما قاله حول الحجاب كان حديثا «وديا وليس للنشر»، لقد قال الكلمة، وهاهو يتحمل مسؤوليتها، شكرا».

وخطورة ما قاله عبدالله ان الوزير نقل النقاش من مربع النقاب الى الحجاب، وكأن هناك معركة يسعد بها ضد الحجاب، وهو ما يلقي بالشكوك حول أهداف هذه المعركة، التي أما ان الوزير تعمد فتحها، أو أخطأ فيها وبدلا من ان يسرع بالتراجع والاعتذار، وجد من يشجعه على مواصلتها، باعتبارها معركة سياسية ضد الاخوان المسلمين، تخفي المعركة ضد الحجاب، ومن شجعوا الوزير على العناد وبدء حملة مناصرة له، هم جزء من النظام أو الحزب الحاكم، متجاوزة بذلك أجهزة الأمن والجيش وحتى الحكومة، وغالبية الحزب الوطني، ولذلك لم يكن غريبا ان يقف الدكتور عبدالأحد جمال الدين زعيم أغلبية الحزب الوطني في مجلس الشعب محاولا تبرير ما قاله الوزير والدفاع عنه، واكتشف انه وحيدا، بينما حرص رئيس مجلس الشعب على غمز الوزير، كما ان الدكتور مفيد شهاب الدين وزير الشؤون البرلمانية لم يدافع عن الوزير، وكان الأولى من زعيم الأغلبية، بل حرص على ان يعلن براءة الحكومة منه، وهو ما يكشف عن ان جناحا داخل الحزب كان وراء الوزير، ووصل غروره الى الاستهانة بخطورة ردود الأفعال على هذا، وكنا قد أشرنا في تقرير أمس الى ان موجة الاستياء واسعة النطاق التي شملت الأمن والجيش وكل مؤسسات الدولة من الوزير لأن الغالبية الساحقة من زوجاتهم وبناتهم وأقاربهم محجبات، ولذلك تحرك النظام بسرعة، لاحتواء الموقف، لأنه لو تركه لعبث البعض لخلق تحالفا بين الاخوان والتيار الديني وأجهزة الدولة، فبادر بالتبرؤ من الوزير ومهاجمته، ونصب مشنقة له داخل مجلس الشعب، وكانت عناوين الصحف الحكومية الرئيسية عن جلسة المجلس، لا عن مقابلات الرئيس مبارك، وكانت جريدة «روزاليوسف» الأكثر تهليلا للحملة ضد الوزير وسنشير الى بعض ما حدث في الجلسة نقلا عن «الجمهورية».. فقال رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحي سرور أنه تلقى رسالة من الوزير جاء فيها: «ان ما ذكره حول الحجاب رأي شخصي ويتلخص في اعتراض شكلي وحدث ليس فيما طرحه.

وقال ان هذا الرأي لم يكن تصريحا صحافيا لأن الحديث عن الحجاب كفرض شأن علماء الدين الذين أحمل لهم كل تقدير وأنني أكن للمحجبات كل احترام مستغربا التهويل الذي صاحب رأيه ولم يدر بخلده التحدث في الدين من قريب أو بعيد لأن في مصر من هم أعلم وأقدر مني على ذلك.

الدكتور عبدالأحد جمال الدين ممثل الأغلبية: لقد استمعنا لخطاب الوزير وركز على ان ما قاله رأي شخصي ونحن هنا نحترم الرأي.

الدكتور عبدالأحد جمال الدين: نحن ننادي بالرأي والرأي الآخر وقد نختلف مع ما ذكره الوزير حول هذا الموضوع الذي تتنوع فيه الاجتهادات وأرجو ألا يأخذ الموضوع أكثر من حجمه.

وقال الدكتور عبدالأحد ان هذا الموضوع له أهمية لدى الجمهور وفيه خلاف بين الفهاء.

الدكتور زكريا عزمي: انني أقدر شعور الأعضاء وما كان لوزير الثقافة ان يتحدث في موضوعات دينية وأؤكد ما قاله الوزير رأي شخصي وليس رأي الدولة فزوجات الوزراء محجبات وخلال الحملة الانتخابية كان نصف الواقفين مع الرئيس محجبات ونحن نقدر المحجبات وأقدر ما في صدور الأعضاء نحن نتعرض لرأي الوزير وهل هو رأي شخصي أم رأي رسمي وأن نبحث الموضوع في هدوء.

مصطفى بكري: تصريح فاروق حسني ليس شخصياً وكان الأولى ان يستقيل قبل الادلاء بالتصريح والوزير أحرج النظام وأساء اليه لأنه وزير غير ذكي ووضع نواب الحزب الوطني في فوهة المدفع مع الجماهير وما قوله عندما ترى عائشة عبدالهادي الوزيرة محجبة هل هي متخلفة؟ فهذا وزير لا يدرك معنى ما يقول.

وقال على الوزير ان يذهب لدولة أخرى ولتكن ايطاليا وليترك مصر لعقيدتها ودينها فهو عبء على الوزارة وعلينا وهذا الوزير لابد ان يستقيل لأنه مس الدين والعقيدة.

بهاء عطية ـ اخوان: لقد ذكر الوزير ان الحجاب ردة وتخلف وأنا أقول له من تكون أنت لكي تتحدث عن الحجاب، وأطالب رئيس الجمهورية باقالة الوزير فورا ـ تصفيق جماعي من نواب المجلس بما في ذلك نواب الحزب الوطني.

رجب هلال حميدة: هذه القضية قضية كل مسلم وكل مسيحي حيث ان الحشمة ليست قاصرة على الاسلام فقط انما تمتد الى المسيحية أيضا وهذا أمر طبيعي أما من يشجع العلمانية والشواذ وعاش 30 عاما في فرنسا فلا يعنينا ويجب اقالة هذا الوزير بل يجب محاكمته أيضا على ما قال في حق الاسلام.

كرم الحفيان: أعلق عضويتي في الحزب الوطني على استقالة وزير الثقافة وأترك مقعدي بين حزب الأغلبية وأنتقل للمعارضة.

د. حمدي حسن ـ اخوان: الوزير أقسم على احترام الدستور والقانون فكيف يخالف هذا القسم.

وأشار الى وجود حملة ضد الحجاب على الرغم من وجود 80 % من نساء مصر محجبات كما ان المذيعات المحجبات لا يظهرن في التليفزيون نهائيا وهذا أمر لافت وانتقد ما قاله وزير الثقافة الذي يعد المسؤول الأول عن الدفاع عن ثقافتنا أمام الغزو الخارجي كما ان الوزير أهان الشيوخ بصورة خطيرة جدا فاذا كان طلعت السادات حبس سنة لأنه أهان المؤسسة العسكرية فلماذا لا يحبس الوزير لأنه أهان المؤسسة الدينية.

أحمد أبو حجي ـ حزب وطني: المناقشة موضوعية ومحترمة ولكن سمعت بعض الزملاء قالوا ان ه